

من وزير الاقتصاد والمالية  
إلى

الموضوع: حول المعلوم على الأراضي غير المبنية  
المرجع: مكتوبكم عدد 222 بتاريخ 8 جانفي 2014

وبعد،

لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن الشركة اشترت أرضا فلاحية تمسح 14 هكتارا بمنطقة قصد بناء 4 مداجن ومخزن للبيض و2 مساكن إدارية ومجموعة صحية وأضفتم أنه لدى تقدّم الشركة للحصول على رخصة بناء تمت مطالبتها بخلص المعلوم على الأراضي غير المبنية. وعلى هذا الأساس، طلبتم مدّكم برأينا في الموضوع.

جوابا، يشرّفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 32 من مجلة الجباية المحلية تعفى من المعلوم على الأراضي غير المبنية خاصة الأراضي الفلاحية كما وقع تعريفها بالتشريع الجاري به العمل.

وعلى هذا الأساس وبالنسبة إلى الحالة الخاصة فإن الأراضي الفلاحية التي هي على ملك الشركة الفلاحية تعفى من المعلوم على الأراضي غير المبنية بما في ذلك الجزء الذي يمكن استغلاله وبنائه باعتبار أن البناء في جزء من هذه الأرض لا يفقد الأرض صبغتها الفلاحية وبالتالي فإن الحصول على رخصة البناء لا يستوجب الاستظهار بما يثبت خلاص المعلوم المذكور.

هذا وتبقى الأرض المرخّص في بنائها طبقا للتشريع الجاري به العمل معفاة من المعلوم بعد حصولها على رخصة البناء والشروع في بناء العقارات المذكورة علما وأن الشركة الفلاحية المذكورة أعلاه تصبح خاضعة للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية المحتسب على أساس المعلوم على العقارات المبنية الموظف على المقرّات الإدارية وذلك بعد انتهاء أشغال بناء العقارات المذكورة واستغلالها.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية وبتفويض منه

الحبيب العام للدراسات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي